وجه الحكومة بزيادة الاهتمام بأوضاع المتاحف وتطويرها

البرلمان يوافق على تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بشأن زيارتها لمجمع المتحف الوطني

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي تقرير لجنة الإعلام والثقافة والسياحة حول نتائج زيارتها الميدانية الى مجمع المتحف الوطني بأمانة العاصمة وذلك بعد مناقشته بحضور نائب وزير الثقافة أحمد سالم القاضي.

وعلى اثر التزام الجانب الحكومي المختص بتوصيات المجلس في هذا الجانب والموجهة للحكومة, اكد المجلس من خلالها على زيادة الاهتمام باوضاع المتاحف الوطنية وفي مقدمتها مجمع المتحف الوطني بصنعاء وتطويرها بما يجعلها قادرة على الايفاء بوظيفتها بشكل افضل باستخدام التقنيات واليات العمل الحديثة وبالاستفادة من تجارب وخبرات المتاحف العالمية وذلك عبر خطط وبرامج عملية مدروسة وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لذلك وتسهيل اجراءات سحب المخصصات لاغراض تنفيذ المشاريع المقرر انجازها والاستفادة المثلى من المبالغ المرصودة لترميم وصيانة مختلف مباني مجمع المتحف الوطني بصنعاء حسب المخطط المرسوم لذلك وعدم ترحيل أي مبلغ نهاية العام على حساب تنفيذ مشاريع تطوير المتحف وتتحمل الهيئة العامة للاثار والمتاحف مسؤولية التقصير في عملية الترميم والصيانة وعدم الاستفادة من المخصصات المالية المرصودة في الموازنة واعادتها الى وزارة المالية وضرورة اشراك إدارة المتاحف المعنية بأي اعمال تخص المتاحف سواء أكانت ترميماً او صيانة واتاحة المجال لإدارة مجمع المتحف الوطني بصنعاء للبحث عن مصادر دعم لتمويل تنفيذ مشاريع تطوير مجمع المتحف واوجه نشاطه والتي لايتم تنفيذها من قبل الهيئة العامة للاثار والمتاحف وبما لايتعارض مع القوانين النافذة ذات الصلة مع رفع مستوى الاهتمام بتطوير وتأهيل وتدريب الكادر الوظيفي علميا وعمليا داخليا وخارجيا في مجال الاثار بشكل عام والمتاحف بوجه خاص وصيانة وترميم وعرض القطع والمقتنيات الاثرية وكذا تعزيز الحماية الامنية للاثار من السطو والتدمير والنهب وتوفير الحرس واجهزة الرقابة الالية والتلفزيونية لمختلف تكوينات مجمع المتحف الوطني واعداد وطباعة دليل بكل مكونات مجمع المتحف الوطني باللغات الحية وإعداد وتوزيع اللوحات الإرشادية للتعريف بجميع المرافق التابعة للمجمع وباللغتين العربية والإنجليزية ودراسة إمكانية تخصيص مبلغ من إيرادات رسوم تذاكر دخول المتحف التي تورد إلى المجالس المحلية لصالح تطوير المتحف وتحسين أوضاع العاملين فيه وبالاستناد إلى قانون السلطة المحلية باعتبار المتحف الوطني واجهة مضيئة لأمانة العاصمة وضرورة مساواة المتاحف الوطنية في مختلف المحافظات بالمتاحف العسكرية فيما يتعلق بالموارد المالية وآلية صرفها وفتح المتاحف أمام المواطنين والسياح أثناء الاجازات والعطل الرسمية.

إلى ذلك أقر المجلس ان يدرج في جدول أعماله موضوع الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومشروع قانون مكافحة الإرهاب وذلك بناء على طلب الحكومة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة أمين عام المتحف الوطني عبد العزيز الجنداري.

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

تشكيل لجنة لتقييم وحصر أضرار الحرب في صعدة تمهيدا لإعادة إعمارها

الإشادة بالدور البطولي للقوات المسلحة والأمن والمواطنين في تصديهم للعناصر الإرهابية

صنعاء/سبأ:

ثمن مجلس الوزراء عالياً القرار المسئول والوطني لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بإنهاء الحرب في بعض مناطق مديريات محافظة صعدة بما يمثله من أهمية وطنية وإنسانية لحقن الدماء وإفساح المجال امام عودة الأمن والسلام لتلك المناطق وتمكين السكان النازحين من العودة إلى منازلهم ، وكذا معاودة عملية التنمية للمحافظة على كافة المستويات وفي مختلف المجالات

وفي اجتماعه الدوري امس برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ، اشاد المجلس بالدور البطولي لأبناء القوات المسلحة والامن والمواطنين في التصدي للعناصر الارهابية وإنهاء هذا التمرد الذي استهدف أمن الوطن واستقراره واعادة عجلة التاريخ الى الوراء وكذلك وقف النشاط التنموي الذي يسعى الى النهوض بمحافظة صعدة في مختلف الجوانب.

وشكل المجلس لجنة موسعة من مختلف الوزارات برئاسة وزير الادارة المحلية للقيام بالنزول الميداني الى المناطق المتضررة في المحافظة جراء هذه الفتنة، وحصر حجم الاضرار تمهيداً لإعادة الإعمار وبرامج التنمية في أسرع وقت ممكن .

ووافق المجلس على مقترح اللجنة الوزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن أسس ومعايير ومقدار النفقات التشغيلية لمدارس التعليم العام بوزارة التربية والتعليم في مختلف محافظات الجمهورية ومديرياتها.

حيث أكد المجلس على الاستفادة من المبالغ المتوفرة حالياً لدى وزارة التربية والتعليم واعادة توزيعها وبحيث يتم اضافة مبلغ 500 مليون ريال ضمن موازنة العام القادم لتغطية الالتزامات المقرة لجميع المدارس .

ويهدف هذا القرار الى تعزيز القدرة التشغيلية لمدارس التعليم العام في جوانب تحسين البنية المدرسية وتوفير متطلبات الامتحانات وتنفيذ الانشطة المدرسية وغيرها من الجوانب المعززة للعملية التربوية والتعليمية.

وأكد المجلس على أن تبدأ عملية تنفيذ هذا القرار في العام الدراسي القادم 2008 - 2009م، وعلى ان تقوم وزارة التربية والتعليم بوضع نظام وآلية شفافة لعملية تدفق وتسيير العمليات المالية والنفقات التشغيلية التي ستصرف على ثلاث دفع وفقاً للعام الدراسي، وبحيث يتم دراسة اثر هذه الميزانية على تحسن الاداء المدرسي قبل اعداد ميزانية 2010م

وناقش المجلس تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول متطلبات الارتقاء بأسلوب جمع البيانات الخاصة بالأسعار بما في ذلك اعادة هيكلة المهام والمسئوليات الحالية للجهاز المركزي للإحصاء وتوسيع اختصاصاتها لضمان تتبع كافة المتغيرات الناتجة على السعر لكافة جوانبه ابتداء من مراحل الانتاج مروراً بتغيرات السعر في المراحل اللاحقة عبر تجارة الجملة حتى وصوله الى المستهلك ، بما يتطلبه ذلك بالضرورة من تطوير لمنهجيات وآليات العمل الحالية من حيث توسيع النطاق الجغرافي لجمع البيانات ليشمل الإنفاق على مستوى الريف والحضر ليصبح معبراً عن كافة شرائح المجتمع

وأقر المجلس على ضوء مناقشته لهذا الموضوع انشاء قطاع في اطار الجهاز المركزي للإحصاء لإحصاءات الاسعار يتولى تطوير أساليب جمع البيانات السعرية ومنهجياته وتطبيق قواعد احتساب للأسعار والأرقام القياسية تضمن قدراً كبيراً من الدقة بما في ذلك تطبيق تقنيات جديدة لجمع البيانات ميدانياً وطرق اختيار العينة وتوقيت الجمع، بالاضافة الى التركيز على عملية التدريب للكوادر

ويهدف القطاع الى تقديم البيانات والمقترحات الرامية الى تقويم الناتج المحلي والاستهلاكي ومعرفة هوامش الأرباح في مراحل التداول المختلفة ودراسة الحالة المالية للعديد من الصناعات والقطاعات المختلفة وتحليل أسباب الزيادة في الأسعار, وإنشاء قاعدة بيانات للأسعار بمختلف مراحلها تكون مرجعية للمخططين في اتخاذ القرارات السليمة .

وأقر المجلس تقرير الأخت وزير الشئون الاجتماعية والعمل بشأن نتائج المرحلة الأولى من المسح الميداني الإجتماعي للعام الجاري على مستوى كافة محافظات الجمهورية ، والذي نفذه 316 فريقا ضم ثمانية آلاف و491 باحثا وباحثة.

و اوضح التقرير ان الحالات التي تم مسحها خلال هذه المرحلة بلغت 569 ألفا و 139 حالة وبنسبة 75 بالمائة من الحالات المخطط مسحها والبالغة نحو 755 ألفا و147 حالة ، مشيرا الى ان عدد الفرق المنفذة للمسح وصل الى 316 فريقا يعمل فيها 8 آلاف و491 باحث وباحثة .

ويهدف المسح الى تعزيز جهود صندوق الرعاية الاجتماعية في تحسين أحوال الأسر الفقيرة وفق أسس سليمة ومنهجية تكفل وصول مستحقات الضمان الاجتماعي الى الحالات المستحقة ولاسيما بعد قرار الحكومة القاضي برفع مقدار المبالغ النقدية المقدمة للمستفيدين بنسبة 100٪.

وقد شدد المجلس على رؤساء السلطات المحلية في المحافظات والمديريات بتعزيز كافة العوامل اللازمة لضمان نجاح المرحلة الثانية في عملية المسح, ولإزالة اية عراقيل قد تعيق هذه العملية .واطلع مجلس الوزراء على مذكرة التفاهم بين وزارة الثروة السمكية ومؤسسة (مام) العالمية وشركائها بشأن الاستثمار في مجال استزراع وتربية الأسماك والأحياء البحرية وتسويق وتصدير المنتجات السمكية وإقامة مصانع ووسائل ومعدات الصيد ، واكد المجلس دعمه لهذا النوع من الاستثمارات ، معبرا عن تطلعه الى رؤية المشاريع التى تضمنتها مذكرة التفاهم على ارض الواقع في القريب العاجل وذلك لما تمتلكه من أهمية في تنمية القطاع السمكي وخلق القيمة المضافة في عملية الاصطياد لمختلف أنواع الأحياء البحرية

وأقر المجلس في اجتماعه ايضا عددا من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز البنى التحتية والمرافق الخدمية لأرخبيل سقطرى وذلك بما ينسجم والإعلان الدولي بضم الأرخبيل إلى قائمة التراث الطبيعي العالمي ، حيث جرى التأكيد على الأخ نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية سرعة وضع الخطط المبرمجة لتحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزيرة ، والأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من الدراسات المنجزة بشأن الأرخبيل ومخططه العام بهذه العملية ومراعاة الجوانب البيئية في كل الأنشطة التطويرية.

واطلع المجلس على التقرير التنفيذي السنوي للحكومة للعام 2007م الذي سيقدم إلى مجلس النواب مطلع الأسبوع القادم والمتضمن جملة التطورات التي شهدتها بلادنا خلال العام الماضي في الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وغيرها من المواضيع المتصلة بنشاط الحكومة.

وفيما يتعلق بفعاليات الاخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير الإعلام حول مشاركته في أعمال الدورة العادية الـ41 لمجلس وزراء الإعلام في الدول العربية والدورة العادية الـ 82 للجنة الدائمة للإعلام العربي والخبراء الإعلاميين والتي عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة خلال الفترة من 15- 19 يونيو المنصرم وعلى تقرير وزير الأوقاف والإرشاد بشأن نتائج زيارته إلى كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية الشقيقتين وذلك في الفترة من 4 – 11 يوليو الجاري وكذا تقرير وزير حقوق الإنسان عن مشاركتها في كل من أعمال المنتدى الدولي للمرأة بواشنطن وأعمال المؤتمر العام الثاني للجمعية الوطنية اليمنية الأمريكية (نايا) في ديترويت وميتشيجن وذلك خلال شهر يونيو الماضي.

الاطلاع على التقرير الذي ستقدمه الحكومة للبرلمان الأسبوع المقبل عن نشاطها لعام 2007م

الموافقة على مقترح بشأن النفقات التشغيلية لمدارس التعليم العام

إنشاء قطاع بالجهاز المركزي للإحصاء يتولى تطوير أساليب جمع بيانات الأسعار

عبرة من صعدة

فيصل الصوفي

الحرب في صعدة توقفت الآن.. وعندما يعلن رئيس الجمهورية أن العمليات العسكرية قد انتهت فهذا يجعلنا مطمئنين لنجاح منفذي القانون في مهمتهم، ومطمئنين بأن تلك الفتنة لن تعود مرة أخرى بعد أن استكملت دوراتها نحو الموات.. مع ذلك نقول إن الحكومة عليها أن لا تذهب إلى صعدة في مهمة إيواء مشردين وتعويض متضررين وإعادة إعمار ما خربته الحرب فقط، بل ثمة مهمة كبيرة القدر وهي توطيد سلطة القانون في تلك المناطق التي ما كانت ستصبح ساحة للخارجين عن القانون والمخربين لو بسطت الدولة نفوذها هناك ووطدت الحكومة سلطة القانون وقدمت للسكان الخدمات التي تليق بهم من تعليم ورعاية صحية ومحكمة ونيابة وقسم شرطة ومكاتب فرعية للهيئات الحكومية.

مجلس الوزراء شكل أمس لجنة كبيرة ستذهب إلى صعدة لحصر الأضرار المادية والبشرية الناجمة عن الحرب، وقبل ذلك أمنت للمنظمات العاملة في مجال الإغاثة سبيل الوصول إلى تلك المناطق التي كان يصعب الوصول إليها قبل أسبوعين.. والحكومة من خلال تلك اللجنة ومن خلال اجتذاب المساعدة غير الحكومية، سيتعين عليها هذه المرة على الأقل التخلي عن البيروقراطية، فالناس هناك كانوا يعذرون الحكومة لأنها لم تساعدهم بالقدر الكافي وقت الحرب، لكنهم لن يعذروها الآن إذا تباطأت في وقت السلم، ففي تقديري إن البطء سيكون مضراً، ولذلك على الحكومة أن ترتب الوضع في صعدة بسرعة ولكن ليس على عجل!

بقي في هذه العجالة أن نؤكد على ذلك الأمر الهام.. وهو بسط سلطة القانون في تلك المناطق وفي كل شبر من أراضي الدولة، وعدم السماح لأي فرد أو مجموعة بالتعالي على الدولة ومؤسساتها وقوانينها، فالتهاون والتساهل والاستثناءات التي تتم بزعم أخذ بعض التقديرات في الاعتبار في هذه المنطقة أو تلك أنتجت متاعب وكوارث، والعبرة هي ما حدث في صعدة.. ويكفي.

لقاءات قانونية وسياسية وشبابية لمناقشة مسودة التعديلات الدستورية

معمر الارياني : المشروع سيحدث نقلة نوعية في تعزيز صلاحيات الحكم المحلي

صنعاء / سبأ :

ناقشت اللجنة الدستورية والقانونية مع ممثلين عن المنتدى القضائي مشروع التعديلات الدستورية المحال من فخامة رئيس الجمهورية إلى مجلس الشورى في الاجتماع الذي عقدته أمس الثلاثاء برئاسة إسماعيل الوزير رئيس اللجنة وبحضور الأخوين عبد السلام خالد كرمان وأحمد عقبات عضوي اللجنة.

وقد استهل الاجتماع بقراءة المذكرة الإيضاحية الخاصة بمشروع التعديلات ثم استعرض الوزير المشروع وما يستهدفه من تطوير للسلطة التشريعية ولنظام الحكم المحلي.

تلا ذلك نقاش مستفيض من قبل ممثلي المنتدى القضائي حول المواد المستهدفة بالتعديل جرى بعده الاتفاق على أن يجري ممثلو المنتدى المزيد من الدراسة لمشروع التعديلات الدستورية ليتسنى لهم تقديم آرائهم مكتوبة في غضون الأيام القليلة القادمة.

الى ذلك ناقش لقاء تشاوري عقد أمس بوزارة الإدارة المحلية برئاسة رئيس لجنة السلطة المحلية بمجلس الشورى عبدالله أحمد مجيديع مشروع التعديلات الدستورية المقدمة من فخامة رئيس الجمهورية.و إستعرض اللقاء الذي ضم أمناء عموم المجالس المحلية ووكلاء أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وعدداً من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والمكاتب التنفيذية مواد المشروع والأهداف العامة المتصلة بالاصلاحات السياسية في اليمن .

كما تناولت المذكرة الايضاحية المتعلقة بتطوير النظام البرلماني ونظام السلطة المحلية أهداف المشروع المرتكزة على إحداث تطور مهم في البناء المؤسسي والدستوري والسلطة التشريعية وذلك من خلال الانتقال إلى تطبيق نظام الغرفتين المكون من مجلسي النواب والشورى .

و في اللقاء اوضح امين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة امين جمعان ان هذه التعديلات تتضمن إصلاحات سياسيه ودستورية جديدة ستعزز من عملية بناء الدولة اليمنية الحديثة وتوفر آلية ديمقراطية جديدة تساهم في فتح آفاق أوسع أمام المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي .

وقال « إن مشروع مصفوفة التعديلات الدستورية ياتي في إطار تعزيز صلاحيات الحكم المحلي والحد من المركزية» .

من جانبه أشار امين عام المجلس المحلي بمحافظة صنعاء عبد الغني جميل إلى أهمية مناقشة مصفوفة التعديلات الدستورية والخروج بالتوصيات والرؤى التي من شأنها تطوير العمل الدستوري والشوروي المؤسسي على أسس الشراكة المجتمعية.

وأكد أهمية هذه اللقاءات في إثراء المشروع بالآراء والملاحظات التي يمكن الاسترشاد بها مستقبلاً.

وعلى الصعيد نفسه ناقش لقاء تشاوري شبابي عقد امس بصنعاء مشروع التعديلات الدستورية المقدم من فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

وتناول اللقاء الذي نظمه الاتحاد العام لشباب اليمن تحت شعار « من اجل توسيع المشاركة السياسية للشباب » بمشاركة اكثر من 60 شاباً وشابة يمثلون المنظمات والهيئات الشبابية والرياضية من مختلف المحافظات مشروع التعديلات بهدف إثرائه بالملاحظات والمقترحات وتقديمها الى مجلس الشورى.

كما هدف اللقاء الذي رأسه وكيل اول وزارة الشباب والرياضة رئيس اتحاد شباب اليمن معمر الارياني إلى توسيع دائرة المشاركة الشبابية والرياضية الفاعلة والاستفادة من الخبرات الشبابية حول الرؤى والأفكار المتعلقة بالتعديلات الدستورية لما لها من أهمية في تطوير البناء المؤسسي والدستوري والعمل السياسي والتنموي في البلاد .

وفي تصريح لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / اشار الارياني إلى الدور الحيوي والفاعل للشباب في عملية التنمية واسهامهم الريادي في صنع القرار.

وأشار الارياني الى ان مشروع قانون التعديلات الدستورية سيحدث نقلة نوعية في تعزيز الصلاحيات للحكم المحلي بالمحافظات وسيتيح توسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.